

Distr.: General
5 April 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 5 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

مرة أخرى، حتى في هذه الأيام المقدسة، وعلى الرغم من التحذيرات والنداءات المتكررة، تواصل إسرائيل تأجيج الحساسيات الدينية وتجاوز بوقوع انفجار داخلي مدمر في فترة تقاطع شهر رمضان وعيد الفصح اليهودي وعيد الفصح المسيحي، إذ تُمنع في ممارسة عنفها ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم المصلّون المسلمون الأبرياء في المسجد الأقصى/الحرم الشريف في القدس، وتتمادى في الأعمال الاستفزازية الخطيرة والتحريض والاعتداءات في هذا المكان المقدس، وفي اعتقال واحتجاز مئات المدنيين وشن الغارات الجوية العسكرية على قطاع غزة.

واحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، وهو احتلال يحركه ويُديمه مشروعها الاستعماري الاستيطاني غير القانوني ونظام سياسات الفصل العنصري الذي تطبقه ضد الشعب الفلسطيني، هو المصدر المباشر لعدم الاستقرار والعنف والعقبة التي تحول دون تحقيق سلام وأمن عادلين.

فالأمر لا يتعلق بما يسمى "حلقة العنف" أو "اشتباكات" بين الجانبين، والمشهد المتكرر للأعمال الوحشية التي تستهدف المصلّين الفلسطينيين المسالمين في المسجد الأقصى، وهو مكان مقدس للمسلمين من جميع أنحاء العالم ومخصص لشعائر وعبادات المسلمين حصراً، ليس مشهداً طبيعياً، بغض النظر عن عدد المرات التي يتكرر فيها في ظل هذا الاحتلال غير القانوني. إنه مشهد يستوجب الإدانة وينتهك القانون الدولي وجميع مبادئ السلوك الأخلاقي، ولا يمكن تطبيعته والسكوت عليه. ولا يسع المرء إلا أن يتخيل موجة الاحتجاج التي كانت ستجتاح المجتمع الدولي لو شوهت مثل هذه المشاهد المروعة في أي كنيس يهودي أو كنيسة مسيحية.



ومع ذلك، ومرة أخرى، في ساعات ما قبل فجر اليوم، نضطر إلى مشاهدة قوات الاحتلال الإسرائيلية وهي تدهم الحرم الشريف لتهاجم وتضرب بعنف المصلين الفلسطينيين في المسجد الأقصى، الذين عادة ما يقضي الكثير منهم الليل هناك للصلاة والتأمل وتلاوة القرآن خلال شهر رمضان المبارك الإسلامي. وقد كان هذا العدوان يهدف بشكل صارخ إلى إجبارهم على مغادرة المجمع، وليس إلى السماح لهم بأداء الصلاة في سلام.

ويظهر تسجيل بالفيديو الجنود الإسرائيليين وهم يعتدون بشراسة على المصلين بالهراوات والقنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع لإجبارهم على الخروج، ويمكن سماع أصوات النساء والأطفال وهم يصرخون طلباً للمساعدة. وقد أصيب العديد من الفلسطينيين بجروح من جراء هذا الهجوم، ووفقاً لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلية أيضاً المسعفين من الوصول إلى الجرحى. وعلاوة على ذلك، أُلقي القبض على ما لا يقل عن 500 فلسطيني واحتجزوا من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية. كما اقتحم الجنود الإسرائيليون عيادة طبية داخل المجمع وقاموا بنهب العيادة وتدمير كل شيء بداخلها.

ويحدث كل هذا على خلفية الدعوات المتصاعدة من قبل المستوطنين اليهود المتطرفين العازمين على انتهاك حرمة المسجد الأقصى/الحرم الشريف إلى جانب التهديدات المستمرة بالقيام بطقوس دينية قُربانية، بما في ذلك ذبح حيوان، في هذا المكان المقدس خلال عيد الفصح اليهودي، الذي يبدأ اليوم. وما فتئ هؤلاء المتطرفون الخطرون، بمن فيهم أعضاء ما يسمى "حركة مؤمني جبل الهيكل"، يحرصون على الاقتحام الجماعي للحرم خلال عيد الفصح اليهودي، وقد دعوا مراراً وتكراراً إلى تدمير المسجد الأقصى، مهددين بإشعال حرب دينية كارثية. ومن الواضح أن ما يزيدهم جرأة هو وجود هؤلاء المتطرفين الذين يشكلون ويقودون الحكومة الإسرائيلية حالياً، بمن فيهم الوزير اليميني المتطرف بن غفير الذي يصّر على نمط طويل من الاستفزاز والتحريض العنصري، حيث قال مؤخراً: "ينبغي لليهود الصعود إلى جبل الهيكل. إن جبل الهيكل ليس للعرب فقط". ويجب إدانة جميع هذه الأعمال الخطيرة والإجرامية ووضع حد لها.

وندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى أن يدين إدانة قاطعة هذه الاعتداءات على الشعب الفلسطيني ومقدساته، وأن يطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف جميع أعمالها غير القانونية والخطيرة والتقيّد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنها قرارات مجلس الأمن 476 (1980) و 478 (1980) و 2334 (2016) والاتفاقات التي تم التوصل إليها.

ويجب أيضاً مطالبة إسرائيل بكفالة الاحترام الكامل للوضع التاريخي والقانوني الراهن في المسجد الأقصى/الحرم الشريف، ولسلطة الأوقاف الإسلامية ووصاية المملكة الأردنية الهاشمية. فالحفاظ على الوضع الراهن في هذا المكان المقدس الأكثر حساسية خلال شهر رمضان وفي جميع الأوقات، وكذلك في جميع الأماكن المقدسة الأخرى في القدس، بما في ذلك كنائسها وخاصة خلال هذه الأيام التي سيُقبل فيها المؤمنون المسيحيون إلى المدينة للاحتفال بعيد الفصح المسيحي، أمر حيوي من أجل ضمان حرية العبادة وسلامة جميع المصلين وتجنب إشعال فتيل نزاع ديني ستكون له عواقب وخيمة.

وعلاوة على ذلك، لا يسعنا إلا أن نذكّر مرة أخرى أن إسرائيل هي السلطة القائمة بالاحتلال ولا تتمتع بأي حقوق سيادية على الإطلاق في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك البلدة القديمة وأماكنها

المقدسة، بغض النظر عن أي ادعاءات أو تصريحات انفرادية، أو ما يسمى بـ "القانون الأساسي" أو غير ذلك. وللمصلين الفلسطينيين الحق في الصلاة بحرية وأمان في أماكنهم المقدسة في المدينة، بما في ذلك المسجد الأقصى، متى شاءوا وفي جميع الأوقات، دون أي عائق أو خوف من العنف والانتقام من جانب السلطة القائمة بالاحتلال وقواتها العسكرية المتطرفة وميليشيات المستوطنين المتطرفين، التي يعتبر وجودها في أرضنا غير قانوني.

ولا يمكن تجاهل هذا الواقع المقلق والخطير الذي نواجهه ويجب معالجته على وجه الاستعجال. فإسرائيل تثبت يومياً أنها لا تكتثّر للسلام، وأنها مصرة على التمادي في اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني، وفي انتهاك حقوق الإنسان الواجبة له، واستعمار أرضه وضمها، وتقويض كل آفاق السلام العادل والأمن. وهي تقوم بذلك على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، واثقة من افتراض راسخ لديها من وقت طويل أنها لن تتحمل عواقب جرائمها.

لقد حان الوقت لإثبات خطأ هذا الافتراض. فلا بد من العمل الجماعي السريع والجاد لحماية أرواح المدنيين وتجنب المزيد من زعزعة الاستقرار من جانب السلطة القائمة بالاحتلال وجنودها ومستوطناتها المتطرفين المتشددين الذين يدعون إلى الحرب ويحرضون علناً على تفجير الأوضاع. ويجب أن يشمل هذا العمل تدابير للمساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل، بما في ذلك أمام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، لممارسة الضغط على إسرائيل وحملها على إنهاء جميع سياساتها وممارساتها غير القانونية.

ونحن لن نتوانى في جهودنا من أجل إنصاف الشعب الفلسطيني وإعمال ما له من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، بما فيها حق العودة والعيش كشعب حر بأمن وسلام في وطنه. وعليه، فإننا ندعو مرة أخرى جميع بلدان العالم المحبة للسلام والحرية للانضمام إلى كفاحنا العادل والعمل على الفور للوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق وبجميع الالتزامات الأخرى ذات الصلة بموجب القانون الدولي. لقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات مسؤولة من قبل جميع الدول والمنظمات لمحاسبة إسرائيل واتخاذ تدابير ملموسة تهدف إلى إنهاء الاستعمار وتفكيك نظام الفصل العنصري، ذلك أن السلام لن يتحقق أبداً ما دام هذا الاحتلال الاستعماري غير المشروع مستمراً ونظام الفصل العنصري قائماً.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على رسائلنا السبّاع عددها 783 والمتعلقة بالظلم التاريخي المستمر ضد الشعب الفلسطيني والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 27 آذار/مارس 2023 (A/ES-10/931) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، كما يجب أن يُقَدَّم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

الممثل الدائم
